

بيان

زهرة المعزو

ضحية أخرى من ضحايا جرائم "الشرف"

"-1- الحرية حق مقدس ، وتケفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم "

المادة-25- الدستور السوري

"-2- الحق في الحياة حق ملازם لكل انسان، وعلى القانون ان يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان احد من حياته تعسفاً"

المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رقم 1

١٩٩٥: بين عام

"هو أي عمل عنيف أو مؤذن أو مهين تدفع إليه عصبية الجنس، يرتكب بأي وسيلة بحق أية امرأة، وسبب لها أذى بدنياً أو نفسياً أو معاناة بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو المقرر أو المكره أو المحرمان المتعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو

الحياة الخاصة أو في العمل أو في الأسرة أو في المدرسة أو في مكان العمل أو في المكان العام أو في المكان العائلي أو في المكان

وللعنف ضد المرأة أشكال عديدة، كحرمانها من التعلم والعمل وعدم اشراكها بقرار زواجهما والاستغلال المحسدي والاختصاب والمضرب والقتل والذي يمارس تحت راية ما يسمى بـ"المقتل بداعش الشرف" وهذه من أبغض أشكال العنف ضد المرأة وأقصاها، وفي هذه الجرائم يتم فيها قتل امرأة (زوجة أو أم أو اخت أو قريبة أحياناً) بذرية أنها ارتكبت سلوكاً "الأخلاقياً لا يرضي عنه المجتمع". وهذه الجريمة من أكثر الجرائم الاجتماعية شيوعاً وخاصة في البنية المجتمعية التقليدية المريضية أو في الأحياء الشعبية المدينية. وتشير هنا إلى غياب الإحصاءات الدقيقة التي تطلعنا على عدد النساء الملوثي يقضين قتيلاً، فضلاً عن ذلك عدم إلقاء الإعلام ما تستحق هذه الظاهرة من اهتمام عبر نقل تفاصيل هكذا جرائم من لحظة وقوعها حتى القبض على الفاعلين ومحاكمتهم، مروراً بالأسباب والعوامل المؤدية لها، من أجل زيادة اهتمام المجتمع وعدم الاعتياد عليها وإننا إذ نؤكد على أن هذا الفعل هو جريمة، فإنه يمتلك كل مواصفات الفعل الجرمي الذي ينتج عنه جريمة بحق إنسان، مع سبق الإصرار والتصرد. رغم أن القانون والمعرف يرفع المسؤولية عن القاتل، لا بل ينتظر إليه كبطول وفارس وتسمو المنظرة الاجتماعية التقليدية إليه، وكأنه على صواب بما فعل. باعتباره أنقذ عائلته أو قبيلته من عار وقع بها، إضافة للتبرير الأخلاقي والمقيمي من الوسط الاجتماعي المحيط به، حيث يعيش مجتمعنا بثقافته وأعرافه وقيميه وضفوط الحياة المختلفة، حالة من المتلاطم المفاضل ما بين المدعوة لتحرير المرأة وخروجهما إلى العمل من جهة وبين قتلها في لحظة أخرى. عدا عن ذلك يوجد في القانون السوري مجموعة من المواد تمنع مرتكب هذه الجريمة إما اعفاء من العقوبة أو تخفيضها إلى درجة لا تكاد تذكر. وهذا ما يجعل الأمر سهلاً على القاتل خصوصاً وأن معظم هذه الجرائم ترتكب لأسباب غير الذرية التي يتقدم بها القاتل، فقد يكون الدافع للقتل هو التخلص من أحد أفراد الأسرة للحصول على الإرث والاستفادة به، أو أحياناً مجرد المزاج بغير موافقة الأسرة أئفة التي تنتمي إليها. فعملياً أغلب الجذة من الذكور وجميع الضحايا من النساء.

٢٠٠٠

وفي سوريا أزدادت في الأعوام الأخيرة الجرائم التي ترتكب بحجج "الدفاع عن الشرف" واعتبرت سورية في عام 2005 الدولة الخامسة في العالم والرابعة عربياً الذي ترتكب فيها هكذا أنواع من الجرائم. وفي عام 2006 راج ضحية هذه الجريمة العشرات من النساء، وكان آخرها ما حدث يوم الأحد الماضي 21122007 حيث تم قتل المواطنة الطفلة زهرة العزو، على يد أخيها فايز العزو.....

زهرة
ال
عز
و

التي أكملت منذ وقت قريب بعيدها السادس عشر، تعرضت لاختطاف من قبل أحد أصدقاء العائلة في محافظة المحسكة - شمال شرق سورية

فتتحولت إلى مشجب يعلق عليه شرف العائلة، وأصبحت زهرة هي
ال
مسؤول

ل
ة عن

"تدنيسه"

و،

بينما ذهب المختطف إلى السجن، صارت "زهرة" هدفاً "لغسل العار" للقتل؛
ف

هربت من الموت.. ووصلت إلى معهد رعاية المفيات بدمشق
والذي تديره

المجتمعية الوطنية لتطوير دور المرأة

مع وزارة الشؤون المجتمعية والعمل، وأقامت في المعهد لمدة تسعة أشهر من أجل إعادة تأهيلها، وخلال هذه الفترة تعرضت لمحاولتي قتل. في المرة الأولى جاء أخوها حاملاً "ساطور المزار" ليقتلها حالماً تطل من باب المعهد! وفي المرة الثانية جاء عمها حاملاً "السكين"! وفي المرتين تمكنت إدارة المعهد

من معالجة المشكلة..

وخرجت زهرة من المعهد أول أيام عيد الأضحى عروسًا لابن خالتها فواز 23 عاماً، وحضر والدها "كتب كتابها" بعد تعهده أمام قاضي المحسكة أن لا يؤذيها، وحضرت أمها وأختها زفافها.. لكن بعد نحو شهر على زواجهما، جاء أخوها لزيارتها، وأمضى يومي عطلة عندها في البيت، يأكل ويشرب وبينما يمازح ويضحك.. حتى لم يترك أي شك في ذوايده

صباح يوم الأحد 21/1/2007، ارتد المزوج ثيابه ومضى إلى العمل تاركاً زوجته وأخيها في البيت، معتقداً أن الأمر قد حلّ

و،

ما إن استيقظ المأذن المحمل بضغط ثقافة اتهمته واتهمت أسرته بالعار) والذي يعتبر أيضاً ضحية المثقافة والأعراف والقيم المسائدة،

حتى استل سكينه وطعن زهرة أربع طعنات عميقة في الظهر، وصلت إلى الرئة.. وأكملاها بطعنة غائرة في الرقبة.. وفر هارباً.

و

حين اكتشفت الجريمة بعد مضي

بعض الوقت، كانت زهرة قد نزفت الكثير..

و

نقلت إلى مشفى دمشق (المجتهد) على حافة الموت.. ووضعت في العناية المشددة..

و

لم تكمل زهرة يومها في المشفى..

نعم، إن زهرة العزو تعرينا وتعرّي تخلف قوانيننا المحلية ووحشية بعض تقاليدنا البالية وتخلف ثقافتنا المسائدة، وتكشف بلا لبس مدى المظلم الواقع على كاهل المرأة في مجتمعنا وثقافتنا.. إن ما حدث للفاضلة زهرة العزو هو جريمة قتل من الدرجة الأولى (المقتل العمد) وذلك لتتواءر جميع عناصر الجريمة:

- العنصر المعنوي: وهي النية الجرمية والإرادة الواضحة للقيام بهذه الجريمة الشنيعة، فلقد تم التخطيط لارتكابها ما يزيد عن تسعه

أشهر من قبل المجاني والمدح وعمه وعمه الآخر.

وذلك منذ الزيارة الأولى للمغدورة والتي قام بها المجاني في معهد التربية الاجتماعية للفتيات.

- المعنصر الممادي: وهو استخدام أدلة حادة لقتل المجني عليها وذلك بعده طعنات قاتلة في كافة أنحاء جسدها. وتنطبق على هذه الجريمة ما أنت في قانون العقوبات السوري من مواد:

المادة 920: التي تحدد وتعاقب الأشخاص المسؤولين عن فعل الجريمة⁽¹⁾. لا يحكم على أحد بعقوبة، مالم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة.

المادة 211: "فأهل الجريمة هو من ابرز إلى الموجود العناصر التي تؤلف الجريمة أو ساهم مباشرة في تنفيذها".

المادة 216: "1- يعد محضرًا من حمل أو حاول أن يحمل شخصا آخر بأية وسيلة كانت على ارتكاب جريمة".

المادة 217: "1- يتعرض المحضر لعقوبة الجريمة التي أراد أن تقترب سوء كانت الجريمة ناجزة أو مشروعًا فيها أو ذاتصلة".

المادة 218: "يعد متدخلاً في جنائية أو جنحة:

أ- من أعطى إرشادات لاقتراضها وإن لم تساعد هذه الإرشادات على المفعول.

ب- من شد دع زيمة المفاعل بوسيلة من الموسائل

د- من ساعد التفاعل أو عاونه على الأفعال التي هيأت الجريمة أو سهلها أو على الأفعال التي أتمت ارتكابها.

المادة 219: "المتدخل الذي دوّل مساعدته ما ارتكبت الجريمة يعاقب كما لو كان هو نفسه المفاعل".

إن ما يسمح باستمرار وابتکار مثل هذه الجرائم الوحشية، ويسمح دائمًا بتفاقم المشكلة داخل وخارج المنزل وتكون الحلول دائمًا على حساب المرأة الضحية هو :

١- عدم وجود قوانين تنص على حماية النساء من العنف في حال تعرضهن للتمييز أو العنف الجسدي والجنسى أو المتحرش في المنازل .

٢- عدم وجود إجراءات قانونية لمعاقبة مرتكبي هذه المأفعى.

٣- غياب المحمية القانونية للنساء ضحايا العنف عموماً وضحايا ما يمسى بـ"جرائم الشرف" خصوصاً.

٤- عدم وجود ملاجئ آمنة لهن بل على العكس وجود قوانين تبيح القتل باسم الشرف.

إن الدولة نفسها هي التي تساعد المواطن في تقديره "المخاطئ" لحال الشرف كمفهوم وكقيمة، وبالتالي تصبح الدولة متورطة بالعمل "المoralي" بكافةخلفياته، فارتفاع جريمة قتل بداعي الشرف هو عملياً خارج حدود القوانين المؤهلة والمناظمة لضبط المجتمع وبعيداً عن علاقة الدولة بالمواطن التي يجب أن تتجسد بالعدالة عبر قوانين عادلة. ونشير إلى أن المادة 548 من قانون العقوبات السوري والتي يعتبرها البعض حامية الشرف!! تم وضعها في عام 1949 ومنذ ذلك الوقت والقتلة يستفيدون من الملاعنة من العقوبة، ومن المؤسف أن المشرع السوري وقع في شرك هذا المتناقض حيث تبني جرائم الشرف، وتطرف في إسقاط الشرعية عليها، وقضى بعدم معاقبة مرتكبها، وهذه المادة تنص في فقرتها الأولى: "يستفيد من العذر المohl من فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو اخته في جرم المزنا لمشهود أو في صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر فأقدم على قتلهما أو إيذانهما أو على قتل أو إيذاء أحدهما بغير عمد". وهذه المادة تسمح بـ:

١- المثل من العقاب الكامل.

٢- العذر المخفف (٦) أشهر أو ٣ سنوات كحد أقصى.

ولما يستفيد من هذه المادة سوى الرجال، أما المرأة التي تقدم على قتل زوجها أو أحد أصولها أو فروعها لمساسه بشرفها فإنها لا

تستفيد من أحكام هذا النص «وهدى الملك مثل واقعي حصل عندما قامت زوجة وهي أم لثلاثة أولاد بقتل زوجها كردة فعل لغضب اشتعل في داخلها، عندما فوجئت لدى وصولها لمنزلها أن زوجها يغتصب ابنته ولكن لم تستند من المادة 548 وحكم عليها بالأشغال الشاقة

لمدة 12 عاماً ومن ثم خضت إلى 9 سنوات» ونحن نندعو إلى إعطاء المرأة من العقاب إنما نشير بقوية إلى التمييز المفاضح بحق المرأة، وكذلك إلى العلة التي يقوم عليها نص المادة 548 وأنه غير سليم، وإن الفقرة الثانية من هذه المادة هي " يستفيد مرتكب القتل أو

الأذى من العذر المخفف إذا فاجأ زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو أخيه في

حالة مريبة مع آخر

"إن المشرع السوري خص مرتكب جريمة قتل بداعي "الشرف" بهذا الامتياز الخارق للعدالة!! حيث أصبح هذا النص خطراً حقيقياً على المرء وابط المعاشرة ومتانتها. علاوة على تشكييل تعارض واضح بين المادة 548 وجواهر القانون وأداته السلطة القضائية، التي تملك وتحدها

الحق في الحكم على المواطنين عند ارتكابهم خططاً ما وتطبيق العقوبة بحقهم بدلاً من توكل هذه المهمة إلى الأفراد

... إن هذه المادة تعتبر محرضة على تلك الجرائم للتساهيل الواضح في الأحكام المتعلقة بجرائم "الشرف" والتابع في تفسير وتطبيق المادة المذكورة.

ونشير إلى بعض المواد القانونية الأخرى المتعلقة بهذا الشأن:

أ. المادة 192 : إذا ثبّن للقاضي أن المدافع كان شريضاً قضى بالعقوبات التالية: الاعتقال المؤبد بدلاً من الإعدام - الاعتقال المؤبد أو

خمسة عشر سنة بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة - الحبس البسيط بدلاً من الحبس مع التشغيل

)

هذه المادة التي تعطي عذراً مخففاً إذا ارتكبت الجريمة بداعي

شريف ولم تحدد المادة ماهية المدافع الشريف مما يؤدي إلى إعطاء الحق للرجال في المعاشرة في ممارسة العنف ضد النساء (قتلاً أو إيذاء) بحجة المدافع الشريف

، أليس هذه المادة سبباً كافياً لممارسة العنف ضد المرأة داخل الأسرة

؟

وما يتعلّق بها من المواد التالية:

بـ. المادة 239 : "لا عذر على جريمة لما في الحالات التي عينها القانون".

جـ. المـادـة 240:

1- إن العذر المohl يعفي المجرم من كل عقاب.

2- على أنه يمكن أن تنزل به عند الاقتضاء تدابير الإصلاح وتدابير الاحتراز ما خلا العزلة.

دـ. المـادـة 241:

1- عندما ينص القانون على عذر مخفف:

إذا كان الفعل جنائية توجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد حولت العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل.

وإذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنايات الأخرى كان الحبس من ستة أشهر إلى سنتين.

وإذا كان الفعل جنحة فلا تتجاوز العقوبة ستة أشهر ويمكن تحويلها إلى عقوبة تكدييرية.

وإذا كان الفعل مخالفة أمكن القاضي تخفيف العقوبة إلى نصف الغراممة المتقدمة.

2- يمكن أن تنزل بالمستفيد من العذر المخفف ما كان يتعرض له من تدابير الاحتراز ما خلا العزلة لو كان قضي عليه بالعقوبة التي نص عليها القانون.

هـ- المـادـة 242 (يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غصب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة ألمجني عليه).

هذه المادة التي تعطي عذرا

مخفف

١

لفاعل الجريمة التي يقدم عليها بسوارة غضب شديد وتحول الجريمة فيها من جنائية إلى جنحة وتنخفض فيها العقوبة بشكل كبير. والعلة من التخفيف هنا هي إن مرتكب الجريمة أقدم عليها بدون التحكم بإرادته بسبب عمل غير محق آتى به المجنى عليه وتستخدم هذه المادة للتخفيف من العقوبات في الجرائم التي ترتكب بحجة وبدواعي الدفاع عن العرض والشرف.

٢-

المادة 508 زواج

ضحايا العنف من مرتكب الجريمة: (إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم المواردة في هذا الفصل وبين المعتمدي عليها أو قفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم بالقضية على تنفيذ العقاب الذي فرض عليه).

هذه المادة التي توقف الملاحقة وتنفيذ العقوبة بمرتكبي جرائم (الاغتصاب - المفسدة - المخطوف - الإغواء - المتهتك) إذا تزوج المجرم من ضحيته بمعنى إن المجرم بغية الإفلات من العقاب يسعى لزواج من ضحيته والأهل طمساً للفضيحة يعمدون إلى تزويج الضحية من المجرم مما يؤدي إلى زيادة ارتكاب الاعتداءات الجنسية ضد الفتيات حيث أن عقد المزواجه ينهي الجريمة ويمنع العقوبة فبدلاً من معاقبة المجرم نقوم بمكافحته وتسليمه الضحية ليستمر بالاعتداء عليها بالوقت الذي تكون هي أحوج للعلاج النفسي والمصحي للخروج من تأثير المحادثة المرهوة عليها ذاهيًّا عن أن عقد المزواجه هذا مشوب بالإكراه قانوناً وهو باطل لأنه تم لدُرِّه الفضيحة ولم يتحقق فيه عنصر المرض الذي هو من أهم أركان المزواجه.

إننا في لجان الدفاع عن الحرريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية ندين ونستنكر بشدة جريمة مقتل الطافلة الطاهرة زهرة العزو. وكل جريمة وقعت بحق امرأة بداعي ما يسمى "الشرف". ونطالب الحكومة السورية، وبأقصى سرعة، لوقف هكذا جرائم بحق الإنسانية، العمل من أجل:

١- المنص قانونياً على أن جرائم قتل النساء، جرائم قتل مواطنين أبرياء، تطبق على قتلىهن العقوبات التي تطال أي مجرم يقتل مواطن.

٢- تعديل جميع المواد القانونية الموجودة في قانون العقوبات، والتي تعمل على حماية المجرمين، وخصوصاً المواد: 192-242-508.

3- العمل من أجل توفير حماية قانونية للنساء في حال تعرضهن للتمييز أو العنف المجسدي والجنسي في أماكن العمل أو في المنازل والعمل على إدماج اتفاقية سيداو في قوانين الأحوال الشخصية السورية.

4- ضرورة إصلاح القضاء، والتأكد على هيبة القانون، واستقلالية القضاء ونزاهته، فالقانون وحده صاحب الحق في الحكم على المواطنين.

وتطبيق عقوبات بحقهم،
مما يساهم جدياً في تعزيز مفهوم المواطنة، وتساوي جميع المواطنين أمام القانون بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ودينهم وطائفتهم.

5- دعوة جميع مؤسسات الدولة و المؤسسات الدينية و المؤسسات المدنية إلى اعتبار قضايا المرأة في سلم أولويات عملها ونشاطها.

6- دعوة كافة وسائل الإعلام إلى الاهتمام الجدي بهذا جرائم وتسلیط الأضواء عليها وتوثيقها وفضحها، ومحاولة صنع رأي عام حضاري في مواجهتها، ومواجهة المقيم والمثقافة التي تستند عليها هكذا جرائم.

7- العمل على ايجاد مراكز متخصصة بإيواء وإعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء والفتيات، في جميع المحافظات السورية.

دمشق 2612007

"لنعمل يداً بيد من أجل وقف جرائم "الشرف"

لجان الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة